

بحث كامل حول المنهج المقارن يرتبط تطور المعرفة في فرع من فروعها ، بتطور الجهود العلمية ان المعرفة هي إقامة البرهان و تقرير المفاهيم تعتمد اعتمادا كبيرا على المقارنة و لما كانت عملية المعرفة أي معرفة الإنسان فإن المقارنة لعبت إذن دورا هاما بخض النظر عن أن الإنسان أدرك ذلك بوعي ، ولم يدركه كما هو الأمر مثلا بالنسبة للاكتشاف الإنسان للهواء دون أن يعرف شيئا عن تركيبه الكيميائي الذي عرف في وقت لاحق و لذلك تكون الأسئلة المطروحة دائما في طريق تطوير المعرفة ، و إرساء قواعد العلم و مبادئه هي : ماذا نبحت . ؟ ( 1 ) علما بأن البحث العلمي و عملية المعرفة هي من عمليات المقارنة أي المقارنة تساعد البحث العلمي و كثيرا ما يقتصر البحث على تبيان أوجه الشبه و الاختلاف بين الظواهر المدروسة و من اهم المناهج المدروسة منهج المقارن و من ما سبق فقد يتبلور في ادهاننا الاشكال التالي : ما مفهوم المنهج المقارن ؟ وما مدى تطبيقه في العلوم الاخرى ؟ ميرفت على خفاجة ، الاشكالية: ما مفهوم المنهج المقارن ؟ وما مدى تطبيقه في العلوم الاخرى ؟ مقدمة • المبحث الأول: المنهج المقارن و خصائصه • المطلب الأول: مفهوم المنهج المقارن • الفرع الاول : الجذور التاريخية للمنهج المقارن • الفرع الثاني: تعريف المنهج المقارن أنواعه • المطلب الثاني: خصائص و تطبيق المنهج المقارن • الفرع الأول: أهداف و شروط المنهج المقارن • الفرع الثاني: خطوات و طرق استخدام المنهج المقارن • الفرع الثالث: نقاط قوة و ضعف في المنهج المقارن • المبحث الثاني: علاقة المنهج المقارن ببعض العلوم الاخرى • المطلب الأول: المنهج المقارن و علم الاجتماع • المطلب الثاني: المنهج المقارن و علم السياسة و القانونية الخاتمة المبحث الأول: مفهوم المنهج المقارن المطلب الاول : الجذور التاريخية للمنهج المقارن من اول من استعمل المنهج المقارن سير وليم جونز (Sir William Jones) الذي كان قاضيا في المحكمة العليا بالبنغال في سنة (1786 م هو الذي مهد الطريق لتأسيس المنهج المقارن. عند قيامه بدراسة رائعة من نوعها، تمت هذه الدراسة على اللغة الهندو أوروبية و قدم على إثر هذه الدراسة خلاصة نتائج ما توصل إليه في بحثه المقارن قال: "إن اللغة السنسكريتية مهما كان قدمها بنية رائعة من الإغريقية و من اللاتينية. ولقد عرف القانون المقارن تطورا معتبرا خلال القرن 19، وذلك بتأسيس " جمعية التشريع المقارن" بباريس سنة 1869، ثم انعقاد المؤتمر الأول للقانون المقارن بمدينة باريس سنة 1900. و تهتم دراسة القانون المقارن بوجه عام بمقارنة قوانين بلدان مختلفة من أجل استخلاص أوجه الشبه و الاختلاف فيما بينها. و بناء على ذلك فقد ظهر القانون المقارن كميدان من ميادين البحث و الدراسة، و كعلم قائم بذاته، و أصبح موضوعا من موضوعات الدراسات القانونية، و يرتبط باستخدام هذا المنهج في دراسة و تفسير مختلف فروع القانون (1). المطلب الثاني: تعريف المنهج المقارن و أنواعه -1 فان دليلين ديوبولد، 1982، ص: 621- المقارنة المغايرة: وهي المقارنة بين حادثين اجتماعيين أو اقتصاديين أو أكثر وتكون أوجه الاختلاف فيها أكثر من أوجه الشبه. 2- المقارنة الخارجية: وهي مقارنة حوادث اجتماعية أو اقتصادية متباعدة عن بعضها أو مختلفة عن بعضها مثلا المقارنة بين بلد يتبع النظام الاشتراكي وآخر يتبع نظام اقتصاد السوق الحرة و تؤخذ في هذه الحالة تأثير كل من الحالتين على جانب واحد مثل التنمية الاقتصادية. 3- المقارنة الداخلية: تدرس حادثة واحدة فقط في زمان معين و مكان معين ولكن بالمقارنة بين أسباب هذه المشكلة للتوصل الى الأسباب الأكثر ترجيحاً والتي يمكن أن تكون هي الأسباب الرئيسية لها و كمثل على هذا النوع من المقارنة قد نقوم بدراسة ظاهرة التضخم في سورية بين عامي 2007 - 2008 و نستطيع أن نضع مجموعة من الأسباب التي قد يكون لها تأثير على ظهور مثل هذه المشكلة و من خلال تحليل كل سبب و من ثم المقارنة بين هذه الأسباب يمكن لنا أن نستشف الأسباب الرئيسية لهذه المشكلة. عمان، الاردن 1997 ص/ 298-299 الفرع الأول: اهداف و شروط المنهج المقارن أهداف المقارنة: 1. تحديد أوجه الشبه و الاختلاف : من بين السمات الأساسية للمنهج المقارن المطبق في العلوم القانونية انه يساعدنا على معرفة أوجه الشبه و الاختلاف بين النماذج الاجتماعية و النظم القانونية و يسمح بتحديد مستوى الاحتكاك و الانتفاع الحضاري. 2. تحديد المحاسن و العيوب : يسمح المنهج المقارن بمعرفة الإيجابيات و السلبيات في الظواهر و النماذج المدروسة و هو ما يسمح بوضع البرامج العلمية المركزة لسد الثغرات و إثراء الجوانب الإيجابية و محاسن الظواهر و النماذج. 3. معرفة أسباب التطور : إن الدراسات العلمية التي توظف المنهج المقارن هي التي تمكننا من معرفة قواعد تطور المجتمعات و انتقالها من مراحل بدائية إلى مراحل متقدمة في مجال تنظيم العلاقات الاجتماعية و القانونية و هو ما يسمح بمعرفة أسباب التطور و العمل من أجل تحسين المستوى الحضاري للدول و الشعوب الاردن 1997 ص 128 شروط المقارنة: كما يمكننا بواسطة المقارنة الوصول إلى تحقيق دراسة أو في وأدق في ميدان المقارنة و التطبيقية لتحقيق مقارنة سليمة يجب توافر شروط الحكم هذه العملية الذهنية- يجب أن لا تركز المقارنة على دراسة حادثة واحدة وإنما تستند المقارنة إلى دراسة مختلف أوجه الشبه و الاختلاف بين حادثتين أو أكثر. - أن يسلط الباحث على الحادثة موضوع الدراسة ضوء أدق و أوفى يجمع معلومات كافية

وعميقة حول الموضوع.. أن تكون هناك أوجه شبه و أوجه اختلاف فلا يجوز مقارنة ما لا يقارن.. أن تكون مقيدة بعامل الزمان والمكان فلا بد أن تقع الحادثة الاجتماعية في زمان ومكان نستطيع مقارنتها بحدثة مشابهة وقعت في زمان ومكان آخرين. الفرع الثاني: خطوات وطرق استخدام المنهج المقارن خطواته ومراحله: يتم البحث المقارن وفق خطوات ومراحل يمكن تلخيصها في ما يلي: [wikipedia.org/wiki/%D8%A7%20](http://wikipedia.org/wiki/%D8%A7%20) - وضع الفرضيات وتحديد المتغيرات والمفاهيم والتعريفات : بعد تحديد المشكلة واختيار وحدة التحليل يقوم الباحث بوضع الفرضيات وهي عبارة عن علاقات افتراضية بين متغيرين أو أكثر. كما يقوم بتجميع البيانات والمعلومات بواسطة الأدوات مناسبة من استبيانات أو اختبارات أو مقابلات . أو تحليل وثائقي لملفات الطلاب مثلا(1) 3. - تحليل البيانات وتفسيرها : وهته المرحلة هي نفسها تمر بمراحل عديدة تبدأ بمراجعة المعلومات وتبويبها وتفرغها في جداول(2).ملاحظة: هناك عدة تقسيمات لمراحل هذا المنهج من غير التي وضحتها: 1. تحديد مشكلة البحث 3. تصميم البحث وتحديد خطواته الإجرائية. 4. جمع البيانات والمعلومات . طرق استخدام المنهج المقارن(1) 1 طريقة الاتفاق: تشير إلى اشتراك جميع الظروف المؤدية إلى حدوث واقعة أو ظاهرة ما في عامل واحد مشترك وإن تكرر هاذ العامل في كل مرة يحتمل إن يكون هو السبب وقوع ظاهرة التي لا تحدث عادتاً بدونه. إن هاذ المبدأ استفاد منه قديما فريق من الباحثين في أمريكا عن وباء راح ضحاياه عدد من النساء بعد إن اكتشفوا وجود عامل مشترك تتحد فيه جميع الضحايا إذ وجد إن العامل المشترك هو شراؤهن جميعا لنوع من الفراء رخيص الثمن وعند فحصه فحفا دقيقا تبين انه يحمل جراثيم المرض الذي قضى على جميع السيدات المرتديات لهاذ الفراء كما استفاد منه حديثا فريق من الباحثين اللبنانيين في الكشف عن أسباب حدوث وفيات بين مدخني (الترجييلة) وبعد التقصي تبين وجود عامل مشترك يتمثل في استنشاق مادة سامة تنبعث من قطعة الكربون (الفحم) المستخدم في إشعال الترجييلة. اكتشف ستوارت مل أن طريقة التلازم في الوقوع غير كافية لا ثبات علاقة العلة بالمعلول فوضع هذه الطريقة التي تستند إلى انه إذا تشابه مجموعتان في كل الظروف ما عدى ظرف واحد فالفرق بين المجموعتين هنا يعزى إلى هذا الظرف 3. الطريقة المشتركة: تجمع هذه الطريقة بين الطريقتين الأولى والثانية . طريقة الاتفاق و طريقة الاختلاف . بحيث تستخدم الأولى لاختبار صحة الفروض والعتور عن العامل المشترك المسبب لحدوث الظاهرة ثم تستخدم الثانية لإثبات أن الظاهرة أو النتيجة لا تحدث من دون العامل المشترك و تستند هذه الطريقة إلى الأساس التالي :إن النتيجة ترتبط بالسبب وجودا وعدمه فإذا وجد السبب وجدت النتيجة و إذا غاب السبب غابت النتيجة 4. طريقة التغيير النسبي: لما كانت العلة والمعلول دائما متلازمين في الوقوع لذا فان التغيير في العلة يستوجب التغيير الموازي له في المعلول سواء زيادة كان أم نقصان , فكلما زادت العلة زاد المعلول والعكس صحيح 5. طريقة العوامل المتبقية: يطلق عليها أحيانا طريقة البواقي وتستخدم عندما تكون العوامل التي تسبب بعض أجزاء من الظاهرة معروفة للباحث فان الأجزاء المتبقية من الظاهرة لابد وان تكون ناتجة عن العامل أو العوامل المتبقية . هناك لكل منهج علمي نقاط قوة وضعف, ومميزات وعيوب, وكذلك الأمر بالنسبة للمنهج المقارن, وفي هذا المطلب الثالث سوف نوجز بعض هذه النقاط كالتالي:- إن من مميزات المنهج المقارن والتي تعتبر نقاط قوة بالنسبة لهذا المنهج أنه يطبق بكثرة في العلوم السلوكية تحديدا بسبب سهولة معرفة إجراءات المعالجات الإحصائية اللازمة لتطبيقه(1).- يمكن من خلال المنهج المقارن دراسة العلاقة بين عدد كبير من المتغيرات ومقارنتها بعضها البعض, وهذا يساعد على صحة تفسير النتائج التي يتوصل إليها الباحث(2).- ومن عيوب هذا المنهج أنه يتم اختيار الأفراد أو المجتمعات المراد دراستها بشكل فردي دون منهج محدد, وكذلك وجود صعوبة في التشابه الذي من المفترض أن يكون بين المجموعتين المقارنتين .- صعوبة تحديد الظاهرة القابلة للمقارنة 1-2 فان ديلين ديوبولد, 1977, ص54 المبحث الثاني: علاقة المنهج المقارن ببعض العلوم الاخرى المطلب الأول: المنهج المقارن وعلم الاجتماع لقد رأينا أن التاريخ يهتم بالحوادث الماضية من حيث هي حوادث خاصة ويبحث عن أسبابها في حدود معينة من الزمان والمكان أما علم الاجتماع فإنه يتجاوز الحدود المكانية والزمانية, الخ فاستخلص من هذه المعطيات الإحصائية قانونا اجتماعيا مؤداه « أن الانتحار يتناسب عكسا مع درجة الاندماج في المجتمع الديني والمجتمع العائلي والمجتمع السياسي(1) .- 1982, ص60. المطلب الثاني: المنهج المقارن وعلم السياسة وعلم القانونية لقد ساعد المنهج المقارن بشكل كبير في تطور علم السياسة فقد استخدمه العديد من الدول ومن أهمها اليونان من أجل المقارنة بين الأنظمة السياسية لمدنها وذلك لتبني الأنظمة المثلي فقد قام أرسطو بمقارنة 158 دستور من دساتير هذه المدن واعتمد في ذلك على مبدأ الضرورة القائم على أساس أن لكل دولة خصوصياتها. كما نجد مونتسكيو الذي صنف الأنظمة إلى جمهورية ملكية, دستورية واستبدادية وأكد في مقارنته أن تصنيفه يقوم على أساس الممارسة الفعلية التي تتم داخل

النظام فالجمهورية في نظره هي التي تسود فيها العدالة والقانون وتسان فيها الحريات الخاصة والعامة(1).و يستخدم المنهج المقارن استخداما واسعا في الدراسات القانونية والاجتماعية, كمقارنة ظاهرة اجتماعية بنفس الظاهرة في مجتمع آخر, أو مقارنتهما في بعض المجالات الاقتصادية والسياسية والقانونية.ويتيح استخدام هذا المنهج المقارن, فعلى سبيل المثال يمكن أن ندرس جانبا واحدا من جوانب المؤسسة الاقتصادية: الأداء أو المواد البشرية. (2)ويمكن أن تكون المقارنة لإبراز خصائص ومميزات كل موضوع من موضوعات المقارنة, وإظهار أوجه الشبه والاختلاف بينهما.فلو عدنا على سبيل المثال إلى قانون حمورابي, سنلاحظ بأنه على الرغم من أنه لا يبدو أنه قد استخدم المنهج المقارن, فإنه قد توصل إلى هذا القانون استنادا إلى عادات وأعراف وحقائق كانت سائدة, أي أنه بعد المقارنة بين العادات والنظم السياسية والاقتصادية توصل إلى القانون المذكور.كما نجد معظم الدول المتخلفة, وحتى بعض الدول المتقدمة قد تبنت قوانين بعض الدول الأخرى, وذلك بعد دراسة ومقارنة قوانين مختلفة بصفة نظرية, أو بناء على تجارب تطبيق تلك القوانين في بيئتها الأصلية. ص101الخاتمة: ٤٩ جميل صليبيا, بيروت, لبنان, 1982. مصر,